

تحليل جودة النمو في العراق على ضوء الأداء الاقتصادي والاجتماعي بعد عام 2003*

م. د. د. فلاح خلف علي الربيعي

سرور علي عبد الحسين السوداني**

المستخلص

تمكن الاقتصاد العراقي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة بعد التغيير السياسي في العام 2003، إلا أن تلك المعدلات لم تنعكس بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادي بوجه عام، لكونها تزامنت مع الزيادة في الإيرادات النفطية، ولم يأت نتيجة التحسن في أداء متغيرات الاقتصاد الكلي، كما أنها لم تشهد تحسناً في أداء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس مدى جودة النمو الاقتصادي.

اعتمد هذا البحث على مؤشر جودة النمو الاقتصادي، الذي تم اقتراحه من قبل خبراء صندوق النقد الدولي الذي يشمل كل من البعد الاقتصادي ويضم مجموعة من المؤشرات وهي كل من قوة النمو والتضخم وتركيب الطلب والتركيب القطاعي، والبعد الاجتماعي ويشمل كل من مؤشرات الصحة والتعليم.

توصل البحث إلى قيمة رقمية واحدة عكست مدى ضعف مستوى جودة النمو في العراق نتيجة لضعف الأداء معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وهذه القيمة تنسجم مع الموقع الذي شغله العراق في معظم المؤشرات الدولية الخاصة بتقييم جودة الأداء التنموي والتي غالباً ما كان يأتي فيها العراق بالمراتب الأخيرة مع الاقتصادات التي تتميز بضعف الأداء

Abstract

The Iraqi economy enable to achieve high growth rates after the political change in 2003 but the rise in those rates did not positively reflected on the economic performance in general, as a result of synchronization of those rates with the increase in oil revenues, and did not come as a result of improvement in the performance macroeconomic variables, as it has not seen an improvement in the performance of economic and social variables that reflect the quality of economic growth.

This research relying on a quality of growth index which proposed by the international Monetary Fund experts which include economic dimension which include growth strength and inflation, the structure of the demand and the sectoral composition as economic variables, and social dimension of health, education.

The research found one numeric value which reflected the weak quality of economic growth level in Iraq because of the weak performance of most economic and social indicators, this value is consistent with the site that filled Iraq's most international indicators for assessing the developmental quality of performance, which often comes in. Iraq ranks last with economies, which characterized by weak performance.

* بحث مستل من رسال ماجستير

** عضو هيئة تدريس / الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

*** طالبة ماجستير

المقدمة

يتميز العراق بتنوع موارده المادية والبشرية، إلا أن تلك الميزة لم توظف في معالجة الاختلالات الهيكلية العميقة والمتأصلة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، نتيجة لما تعرض له من ظروف عدم استقرار أمني وسياسي واجتماعي أفرزته الحروب والعقوبات الدولية قبل عام 2003 ثم استفحال ظاهرة الإرهاب، وعدم تبني رؤية تنموية واضحة ومحددة لتحقيق التنمية بعد عام 2003. وقد أدت تلك الظروف إلى استمرار المشكلات الهيكلية والمؤسسية وبروز مجموعات من الاختناقات والمعوقات التي اعترضت مسيرة التنمية في العراق، في مقدمة تلك المشكلات ضعف النمو الاقتصادي، وعدم استقراره، فضلاً عن اختلال هيكل التركيب القطاعي وضعف التنوع الإنتاجي واختلال هيكل الصادرات، علاوة على التركيز على الاستهلاك والنفقات التشغيلية وضعف الاهتمام بالإنتاج والاستثمار. وبهدف توضيح تلك الحقائق تبني البحث مؤشر جودة النمو الذي يعد بمثابة محصلة أو تنويع للتطورات التي شهدتها الأدب التنموي، في ميدان التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، التي أضفت المزيد من الاهتمام برأس المال البشري الى جانب الأبعاد الاقتصادية التقليدية، وعليه فإن مؤشر الجودة النمو حاول الاستفادة من التقدم الذي تحقق في الفكر التنموي، فضم مجموعة من المؤشرات التي تربط هدف النمو الاقتصادي المستدام، بمدى النجاح في رفع مستوى دخل الفرد والاستقرار الاقتصادي وتنويع الإنتاج وتنويع هيكل الطلب فضلاً عن التحسن في مستوى رأس المال البشري من خلال التحسن في مستوى التعليم والصحة ورفع مستوى المعيشة وتخفيض الفقر، وعليه فإن هذا المؤشر يركز على دعامتين أساسيتين، الأولى هي الأبعاد الاقتصادية، أما الثانية فهي الأبعاد الاجتماعية متمثلة بمستوى التعليم والصحة وبناء على مضمون جودة النمو يمكن القول إن معدل النمو الاقتصادي الذي شهدته العراق في بعض السنوات، ظل مستنداً إلى ظروف تصدير النفط ومقترناً بمستوى متدن من التنويع الإنتاجي وتخلف في رأس المال البشري وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، فضلاً عن الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس في الميدان التعليمي والصحي.

إنطلاقاً من تلك الأفكار يسعى البحث إلى تقييم الأداء التنموي للاقتصاد العراقي، باستخدام مؤشر جديد هو مؤشر جودة النمو، لمساعدة السياسات الهادفة إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي على إعادة تقييم السياسات الحالية وتبني سياسات تنموية بديلة، تجعل من تحوّل حالة النمو ركناً من أركان أية استراتيجية مستقبلية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يتمتع بالجودة.

أهمية البحث

تعود إلى حاجة العراق الماسة إلى مؤشر لتقويم الأداء الاقتصادي في ظل الحاجة الملحة إلى تجويد هذا الأداء بعد عقود من التخلف الاقتصادي والاجتماعي وهدر الموارد.

مشكلة البحث

تعود إلى أن معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في العراق بعد عام (2003) لم تسهم في تحسين جودة الأداء الاقتصادي والاجتماعي بشكل يتناسب مع هذا الارتفاع الملحوظ في تلك المعدلات.

فرضية البحث

إن جودة النمو في العراق بعد عام 2003 قد تأثرت بتراجع مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن أن نشق من هذه الفرضية الرئيسة فرضيتين فرعيتين كالآتي

1. يتطلب تحسين الأداء الاقتصادي رفع مستوى قوة النم و الاقتصادي واستقرار النمو وتنوع التركيب القطاعي وتنوع هيكل الطلب.
2. يتطلب تحسين الأداء الاجتماعي تحسين أداء مؤشرات قطاع التعليم والصحة لزيادة رصيد رأس المال البشري.

رابعاً هدف البحث

يهدف البحث إلى الوصول إلى قيمة رقمية واحدة يمكن من خلالها الحكم على مدى جودة النمو، ليشكل هذا الرقم دليلاً عملياً ومنطقياً للحكم على مستوى الأداء في العراق من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من خلال:

خامساً منهجية البحث. اعتمد البحث المنهج الاستقرائي في تحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في العراق، التي شملت الأبعاد الاقتصادية التي تتضمن قوة النمو الاقتصادي باستخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و استقرارية النمو باستخدام معدل التضخم السنوي، والتركيب القطاعي من خلال نسبة مساهمة القطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي وتركيب الطلب من خلال تحليل هيكل الصادرات، إلى جانب مؤشرات البعد الاجتماعي فتم قياسها باستخدام مؤشر الإنفاق على الصحة، ومؤشر الإنفاق على التعليم

سادس الإطار الزمني للبحث هو المدة (2004- 2013)، والعراق هو إطار المكان

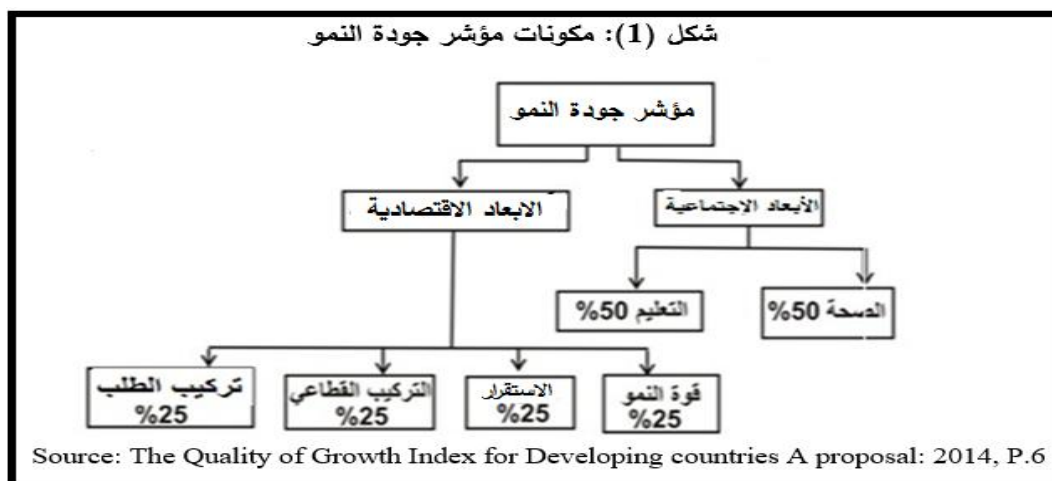
سابعاً هيكلية البحث

قسم البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول تعريف بمؤشر جودة النمو ومكوناته الفرعية، وتناول الثاني تحليل المؤشر في مجاميع دولية مختارة، بينما المبحث الثالث تضمن تحليل المؤشر في الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول مؤشر جودة النمو ومكوناته الفرعية

مفهوم مؤشر جودة النمو Quality of Growth index

مؤشر جودة النمو هو مؤشر تم اقتراحه من قبل خبراء صندوق النقد الدولي لتقييم حالة الأداء الاقتصادي لمجموعة من البلدان النامية المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل ، لتشخيص مدى استدامة النمو ومدى اهتمامه بأس المال البشري. وعليه فإن هذا المؤشر يضم بعدين رئيسيين هما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، ولكل بعد من هذه الأبعاد وزن نسبي متساو وبمعدل (50%)، ويشمل الجانب الاجتماعي على مؤشرات الصحة والتعليم، أما الجانب الاقتصادي فيشمل على مؤشر قوة النمو واستقرارية النمو والتركيب القطاعي وتركيب الطلب والمخطط الآتي يوضح المكونات الفرعية لمؤشر جودة (نوعية) النمو:



أولاً: الأبعاد الاقتصادية

ترتبط جودة الأداء الاقتصادي بمجموعة من المؤشرات التي تشمل على تحديد مدى قوة النمو، ومستوى استقراره فضلاً عن مستوى التنوع الإنتاجي وسنتناول تلك المؤشرات بالتفصيل.

1. مؤشر قوة النمو الاقتصادي

يعد مؤشر قوة النمو الاقتصادي من أبرز المكونات الفرعية للأبعاد الاقتصادية، ونظراً لما ينطوي عليه مفهوم قوة النمو من تعقيد وشمولية لعدة نواحي ومتغيرات، سيتم التركيز على مؤشر واحد لقياس قوة النمو هو متغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فنقاس قوة النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي للفرد⁽¹⁾، ولكون هذا المؤشر يمكن أن يساعد في الكشف عن مدى انخفاض مستوى الإنتاجية ومدى ضعف الهياكل الإنتاجية في البلدان النامية، فهذا الضعف من الطبيعي أن ينعكس بشكل انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض في حصة الفرد منه ليشكل السمة الرئيسية للضعف في تلك البلدان⁽²⁾.

2. مؤشر التركيب القطاعي

يهدف مؤشر التركيب القطاعي إلى الكشف عن حجم التنوع الاقتصادي، من خلال التعرف على مدى الانخفاض في مساهمة القطاعات الأولية وبخاصة قطاع النفط، ومدى الزيادة في حجم مساهمة القطاعات السلعية وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين الإيرادات العامة، ويتطلب تحقيق هذا الهدف تقليص دور الحكومة، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي⁽³⁾ إن هذا الهدف إذا تحقق يمكن أن يساعد في تقليل حساسية الاقتصاد وزيادة مقاومته للصدمات الخارجية⁽⁴⁾. وستعود تلك العملية في المحصلة إلى تخفيف العبء عن الحكومة والقطاع العام والنهوض بدور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي⁽⁵⁾.

3. مؤشراً استقراراً اقتصادي

يهدف مؤشر الاستقرار الاقتصادي إلى التعرف على مدى الانخفاض الذي طرأ على التقلبات المفردة أو الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية كالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والاستهلاك والاستثمار وغيرها، ويعتبر الاستقرار الاقتصادي مطلباً أساسياً تسعى إليه جميع

الحكومات المركزية واللامركزية لكونه يساهم في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، خاصة أن تعزيز الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاستقرار الاجتماعي. ويقاس الاستقرار الاقتصادي بعدد من المؤشرات وهي كل من التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتغيرات في معدلات البطالة، والتقليل في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والتقلبات في النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والتغيرات في الموازنة العامة (حجم العجز المالي أو الفائض)، وتقلب أسعار الفائدة على المدى الطويل والقصير، واستقرار أسعار الصرف في أسواق العملات. (6)

ثانياً مؤشرات البعد الاجتماعي

أكدت نظريات النمو الداخلي على وجود ارتباط قوي بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي من خلال مفهوم رأس المال البشري الذي يتطلب الاهتمام بقطاع الصحة والتعليم والتدريب والأنشطة الأخرى التي تعزز إنتاجية الفرد، الأمر الذي يؤكد على وجود ارتباط ديناميكي بين الصحة والتعليم والنمو، من خلال عنصر رأس المال البشري الذي يساهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي يقود إلى تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي، كما تؤكد الأدلة التطبيقية أن رصيد الاستثمار في رأس المال البشري هو مصدر رئيس للنمو الاقتصادي (7). ويضم مؤشر البعد الاجتماعي مكونين فرعيين هما:

1. مؤشرات التعليم

يعد من أهم المؤشرات المساندة للنمو الاقتصادي، التي أكد عليها رواد نظرية النمو الداخلي وبخاصة، رومير، ولوكاس، الذين برهنوا على وجود ارتباط طردي موجب بين معدلات النمو ومستوى تأهيل الموارد البشرية، فضمن هذا المجال أكد لوكاس على أن المستوى التعليمي المرتفع للعاملين يعني إنتاجية أعلى لرأس المال المادي، فالنمو الأفضل سيحفز على زيادة مستوى الابتكار والاختراع، التي ستساهم بشكل كبير في رفع مستوى إنتاجية جميع العاملين (8). لذا أصبح التعليم مدخلاً لتفعيل دور العنصر البشري في التنمية، وبخاصة بعد التحول نحو الاقتصاد المعرفي والأنماط التقنية التي توظف العلم والمعرفة التي جعلت من التعليم شرطاً ضرورياً لمواصلة عملية الإنتاج (9).

2. مؤشر الصحة

هو إحدى مؤشرات التنمية البشرية. فضعف الخدمات الصحية ينعكس سلباً على عمليات التنمية الاقتصادية، من خلال تخفيض القدرة الإنتاجية للفرد، لذا يجب التوسع والتطور للخدمات الصحية مع زيادة النمو السكاني، هذا التطور يجب أن يكون نوعياً وكمياً حتى تتحقق التنمية والنمو الاقتصادي⁽¹⁰⁾.

كما أن الصحة بشري إلى مدى تمتع سكان البلد بحياة طويلة وصحية، من خلال الجمع بين اثنين من المكونات الفرعية وهي كل من معكوس معدل وفيات الأطفال الرضع، ومعدل العمر الزمني المتوقع عند الولادة (للحياة)، والتي تعد من مؤشرات الفقر الرئيسية، لذا فالصحة هي المرأة التي تعكس مدى التطور الاجتماعي للبلد، ولها تأثير مباشر على النمو الاقتصادي والاجتماعي. عملية قياس مؤشر الصحة صعبة ومعقدة، فليس هناك مقياس محدد يمكنه إعطاء نتائج قاطعة بشأن الأمراض والوفيات، وعادة ما يتم الجمع اثنين من المكونات الفرعية منها معكوس معدل وفيات أطفال الرضع، ومعدل العمر الزمني المتوقع للحياة منذ الولادة. وهذه المقاييس تُعد إلى حد ما من مؤشرات الفقر الرئيسية⁽¹¹⁾.

ثالثاً الصياغة الرياضية لأنموذج جودة النمو

تعتمد الصياغة الرياضية لأنموذج جودة النمو طريقة تتكون من خطوتين، في الأولى نحدد أوزان المتغيرات المكونة لأنموذج، وفي الثانية نجمع هذه المتغيرات ضمن مؤشر واحد يستخدم أوزان مختلفة.

1 - تحديد الأوزان

يقصد بها تحديد أوزان متساوية لكل من المؤشر الفرعي الخاص بالمحتوى الاقتصادي للنمو (α) والمؤشر الفرعي الخاص بالبعد الاجتماعي للنمو (β) وبمعدل (50%) لكل مؤشر. كما تم أيضاً تحديد وزن متساو للمكونات الفرعية الأربعة للمؤشر الفرعي الخاص بالمحتوى الاقتصادي ($\gamma_1 = \gamma_2 = \gamma_3 = \gamma_4 = 25\%$)، وكذلك فليح بالنسبة إلى المكونين الفرعيين للبعد الاجتماعي للنمو، تحديداً الصحة والتعليم، تكون الأوزان ($\delta_1 = \delta_2 = 50\%$). وقد تم أيضاً تحديد وزن متساو للمكونين الفرعيين للمؤشر الخاص بالصحة. جاء هذا الاختيار في تحديد الأوزان، ليكون منسجماً مع طريقة تحديد الأوزان التي تم استخدامها في مؤشرات أخرى معروفة، مثل مؤشر التنمية البشرية (HDI) ومؤشر مدى التعرض للمخاطر الاقتصادية (EVI)⁽¹²⁾.

2- جميع المتغيرات⁽¹³⁾

تشمل هذه الخطوة على احتساب (QGI) كمتوسط حسابي مرجح^(*)، من خلال منح أوزان متساوية للمتغيرات المتضمنة في المؤشرات الفرعية، التي تم شرحها في الفقرة السابقة. ولدراسة العلاقات التفاعلية بين هذه المكونات يتم استخدام الصيغة الآتية الخاصة بـ (QGI) وهذه الصيغة تستخدم في حالة الدراسات التي تهدف إلى تصنيف أو ترتيب الجامعات الدولية بحسب قوة مؤشر جودة النمو أو على صعيد الحالات الدراسية الخاصة باقتصاد منفرد كالاقتصاد العراقي.

$$QGI = \alpha (Fundamental\ Is) + \beta (Social)$$

وبالنسبة إلى بُعد "أسس النمو" فإنه يعرف أو يُحدد كما يأتي:

$$Fundamental\ Is = \gamma_1 Level + \gamma_2 Stability + \gamma_3 Diversification + \gamma_4 Orientation$$

والبعد الاجتماعي يعرف أو يُحدد كما يأتي:

$$Social = (School)^{\delta_1} (Health)^{\delta_2}$$

وبموجب طريقة المتوسط الهندسي^(*)، فإن (QGI) يعرف أو يحدد كما يأتي:

$$Fundamental\ Is = (Level)^{\gamma_1} (Stability)^{\gamma_2} (Diversification)^{\gamma_3} (Orientation)^{\gamma_4}$$

وسنركز في المبحثين القادمين على عرض التطبيقات الخاصة بهذه الصيغة على صعيد الجامعات الدولية تمهيدا للفصل التطبيقي الخاص بتطبيق هذه الصيغة في الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني: نماذج التطبيقية على مؤشرات جودة النمو

يتضمن هذا المبحث عرض التطبيقات الخاصة بمؤشر جودة النمو على صعيد الجامعات الدولية، التي استندت عملية احتسابها على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات البنك الدولي. فقد تم استخدام لوحة بيانات تشمل (93) بلداً نامياً للمدة (1990-2011) وتضمنت العينة (57) بلداً متوسط الدخل و (36) بلداً منخفض الدخل، وتم الحصول على بيانات المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (نظرة اقتصادية على العالم)، وقاعدة بيانات البنك الدولي (مؤشرات التنمية الدولية)، قاعدة بيانات الدليل الدولي لمخاطر الدول⁽¹⁴⁾. وتشير النتائج تطبيق مؤشر جودة النمو في الجامعات الدولية، أن مؤشر جودة النمو (QGI) يتباين بشكل ملحوظ في البلدان المختارة على صعيد المدد الزمنية، والبلدان، ومستويات الدخل وكالاتي:

أولاً: تحليل مؤشر جودة النمو على صعيد المدد الزمنية

الجدول (1) يبين المراتب العشرة الأولى والعشرة الأخيرة فقط وهو مقتطف من جدول نتائج تطبيق مؤشر جودة النمو (QGI) على المجاميع الدولية المختارة، ونلاحظ من ترتيب تلك البلدان بحسب المدة الزمنية للمدة (1990-2011) ما يأتي: ⁽¹⁵⁾

- البلدان الأفضل أداءً هي البلدان التي تأتي على المراتب الأولى خلال المدة (1990-2011) وكالاتي:
- أ- خلال المدة (2005-2011) كانت بلغاريا هي البلد الأفضل وبمقدار (QGI) يساوي (0.843) ،
تليها الصين بمقدار (QGI) (0.842)، ثم الأرجنتين (0.830)
- ب- خلال المدة (2000-2004) جاءت الصين أولاً تليها لاتفيا .
- ت- خلال المدة (1995 - 1999) جاءت ماليزيا أولاً تليها بولندا .
- ث- خلال المدة (1990 - 1994) جاءت ماليزيا أولاً، تليها الصين

أما البلدان الأضعف أداءً التي جاءت في المراتب الأخيرة للمدة (1990-2011) هي:

- أ- خلال المدة (2005-2011) جاءت تشاد بالمرتبة الأخيرة بمقدار (0.334) سبقتها كل النيجر بمقدار (0.415)، وأفريقيا الوسطى بمقدار (0.402)
- ب- خلال المدة (2000 - 2004) جاءت جمهورية أفريقيا الوسطى سبقتها تشاد
- ت- خلال المدة (1995 - 1999) جاءت بالمرتبة الأخيرة جمهورية بروندي سبقتها تشاد
- ث- خلال المدة (1990 - 1994) فجاءت بالمرتبة الأخيرة جمهورية النيجر سبقتها دولة تشاد
- ومن بيانات الجدول نلاحظ أن أعلى قيمة (QGI) تحققت خلال فترة الدراسة بلغت (0.849) وهي في الصين خلال المدة (2000-2004). وأن أدنى قيمة (QGI) تحققت خلال فترة الدراسة بلغت (0.258) وهي لدولة النيجر خلال المدة (1990-1994).

الجدول (1) المراتب العشرة الأولى والمراتب العشرة الأخيرة من مجموعة الدول المختارة

1990-94			1995-1999			2000-04			2005-11		
Rank	country	QGI	Rank	country	QGI	Rank	country	QGI	Rank	country	QGI
1	Malaysia	0.811	1	Malaysia	0.809	1	China	0.849	1	Bulgaria	0.843
2	China	0.772	2	Poland	0.790	2	Latvia	0.798	2	China	0.842
3	Thailand	0.754	3	Vietnam	0.784	3	Vietnam	0.792	3	Argentina	0.830
4	Argentina	0.750	4	China	0.784	4	Bulgaria	0.786	4	Vietnam	0.807
5	Chile	0.748	5	Chile	0.764	5	Lithuania	0.784	5	Indonesia	0.800
6	Uruguay	0.746	6	Thailand	0.754	6	Poland	0.782	6	Malaysia	0.798
7	Poland	0.742	7	Sri Lanka	0.753	7	Chile	0.777	7	Uruguay	0.794
8	Sri Lanka	0.733	8	Uruguay	0.749	8	Sri Lanka	0.767	8	Colombia	0.788
9	Indonesia	0.725	9	Argentina	0.742	9	Brazil	0.767	9	Poland	0.786
10	Vietnam	0.721	10	Lithuania	0.740	10	Malaysia	0.755	10	Panama	0.782
84	Malawi	0.340	84	Ethiopia	0.363	84	Sierra Leone	0.407	84	Yemen, Rep.	0.482
85	Central African Rep.	0.338	85	Burkina Faso	0.355	85	Burkina Faso	0.404	85	Lesotho	0.480
86	Sierra Leone	0.328	86	Central African Rep.	0.346	86	Rwanda	0.399	86	Sudan	0.476
87	Ethiopia	0.327	87	Congo, Dem. Rep.	0.343	87	Niger	0.376	87	Equatorial Guinea	0.452
88	Burkina Faso	0.324	88	Niger	0.330	88	Mali	0.371	88	Mali	0.442
89	Rwanda	0.320	89	Rwanda	0.327	89	Congo, Dem. Rep.	0.371	89	Burundi	0.425
90	Guinea	0.308	90	Sierra Leone	0.320	90	Mozambique	0.367	90	Burkina Faso	0.417
91	Mali	0.287	91	Mali	0.311	91	Burundi	0.356	91	Niger	0.414
92	Chad	0.286	92	Chad	0.298	92	Chad	0.340	92	Central African Rep.	0.402
93	Niger	0.258	93	Burundi	0.294	93	Central African Rep.	0.331	93	Chad	0.334

Source: Martelo Martinz and Montfort Malachila, *the Quality of the Recent High-Growth*, P.11.

ثانياً تحليل مؤشر جودة النمو حسب المناطق

تبين من تحليل (QGI) بحسب المناطق، أن بلدان أميركا اللاتينية حصلت على أعلى النقاط ، بينما بلدان أفريقيا في شبة الصحراء تحتل المراتب الأخيرة ، وهي المجموعة الأضعف فيما يتصل بحودة النمو . (16)

ثالثاً تحليل مؤشر جودة النمو حسب مستويات الدخل

تتبع من تحليل (QGI) بحسب مستويات الدخل، تباين قيم (QGI) فيما بين المجموعات الدولية ، فالبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى سجلت أعلى النقاط في مؤشر (QGI) ، تلتها البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ومن ثم البلدان ذات الدخل المنخفض. وهذا ما يؤكد وجود علاقة طردية ما بين مستويات الدخل في تلك البلدان وبين مقدرتها على تحقيق نمو أفضل. (17)

رابعاً تحليل مؤشر جودة التنمية بحسب الموارد

تبين من تحليل (QGI) بحسب وفرة أو ندرة الموارد، ان أداء البلدان ذات الشحة في الموارد ، أضعف بكثير من المعدل العام لمتوسط العينة مما يؤكد على حقيقة مفادها أن البلدان التي تعاني من شحة الموارد تواجه مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تعيق جهودها الهادفة إلى رفع مستوى جودة النمو . غير أن الأمر لم يختلف كثيراً بالنسبة لبلدان الغنية بالموارد، فقد حققت نقاطاً أدنى قليلاً من النقاط التي تحققها نظراءها من البلدان الفقيرة بالموارد، وهذا يمكن أن يثير مجدداً وعلى نطاق واسع الجدل حول فرضية لعنة الموارد الطبيعية. فوفرة الموارد الطبيعية في تلك البلدان قد لعبت دور النعمة، أكثر من دور النعمة عندما يتعلق الأمر بالسعي إلى رفع مستوى جودة النمو. (18)

خامساً مقارنة مؤشر جودة التنمية بمنظور مؤشرات التنمية

بهدف تكوين فكرة بشأن الموقع الذي يحتله المؤشر مؤشر (QGI) بالمقارنة مع مؤشرات التنمية الأخرى، تم قياس معامل الارتباط ما بين (QGI) ومجموعة مختارة من مؤشرات التنمية. وتبين ما يأتي:

- 1- وجود ارتباط طردي بين (QGI) ومؤشر التنمية البشرية (HDI).
 - 2- وجود ارتباط طردي بين (QGI) والناتج المحلي للفرد
 - 3- وجود ارتباط عكسي بين (QGI) ومعدل الفقر.
 - 4- وجود ارتباط عكسي بين (QGI) ومؤشر عدم العدالة في توزيع الدخل
- تدل هذه النتائج ضمناً على أن (QGI) يمكن أن يشكل جزءاً أساسياً إضافياً ضمن مجموعة المؤشرات الأخرى (المتوفرة لغرض قياس مدى تقدم البلدان باتجاه النمو الشامل) (19)

سادساً تحليل العوامل المؤثرة في مؤشر جودة النمو

تم التحري عن العوامل التي تؤثر في النقاط التي يسجلها (QGI)، وتبين أن (QGI):

- 1- يرتبط بقوة مع العوامل السياسية -المؤسسية.
- 2- يرتبط بقوة أقل من السابق مع كل من سيادة القانون والحد من الفساد.
- 3- يرتبط طردياً مع الاستقرار السياسي ، فكلما كان الاستقرار أكبر سيرا فقه (QGI) أعلى. (20)

سابعا أثر بيئة الاقتصاد على نمو مؤشر جودة النمو

البلدان التي تحظى باقتصاد كلي مستقر ستحظى بإمكانية أفضل في الحصول على القروض لتمويل المشاريع، ويمكن أن تشكل هذه الظروف قوى دافعة باتجاه تحقيق معدلات أعلى في مؤشر (QGI).

ومن تحليل الارتباط بين بيئة الاقتصاد الكلي و (QGI)، تم التوصل إلى ما يأتي:

- 1- إن التقلبات التضخمية ترتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر (QGI).
- 2- إن زيادة حجم الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص ترتبط بشكل طردي مع (QGI).
- 3- وجود علاقة وثيقة الصلة بين مستوى الاتفاق الاجتماعي مع إمكانيات تحقيق جودة نمو ملائمة فهناك علاقة طردية تربط (QGI) مع الاتفاق العام على قطاع الصحة والتعليم.
- 4- وجود ارتباط طردي ضعيف إلى حد ما بين (QGI) والاستثمار الأجنبي.
- 5- وجود علاقة عكسية بين (QGI) والمنح.
- 6- وجود ارتباط عكسي بشكل ملحوظ بين (QGI) والمعونة الخارجية، يعود على الأغلب إلى حقيقة أن المعونة الخارجية يتم تخصيصها في الغالب للبلدان ذات الدخل الواطئ.

المبحث الثالث

مؤشر جودة النمو الاقتصادي في العراق

أولاً: تحليل المؤشرات الضمنية الاقتصادية والاجتماعية للنمو الاقتصادي

تمكن الاقتصاد العراقي بعد التغيير السياسي في العام (2003) من تحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنةً بالفترات السابقة، إلا أن تلك المعدلات تزامنت مع الزيادة في إيرادات النفط الناجمة عن زيادة الإنتاج وأسعار النفط، ولم تأت نتيجة لتحسن الأداء الاقتصادي، كما لم يرافقها تحسن في أداء المتغيرات والعوامل النوعية الاقتصادية والاجتماعية التي هي تعكس مدى جودة النمو الاقتصادي، ويمكن الحكم من خلالها على مدى استقرار واستدامة النمو، ومدى قدرته على تلبية المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية

وبهدف التأكد من تلك الحقائق سنسلط الضوء في هذا المبحث على المحاور الآتية:

المحور الأول الأبعاد الاقتصادية للنمو

أولاً: مؤشر قوة النمو الاقتصادي

أشرنا في المباحث السابقة إلى أن مفهوم قوة النمو الاقتصادي يتحدد من خلال مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وعليه سنوضح مدى تطور هذا المؤشر بعد العام (2003). من بيانات الجدول (2) ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى

(75685.8) مليون دينار في العام (2013) بعد أن كان (41607.8) مليون دينار في العام (2004) وبمعدل نمو مركب بلغ (6.30) كمتوسط للفترة (2004-2013)، الأمر الذي أسهم في ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إذ وصل إلى (2156.6) مليون دينار في العام (2013). وتعد الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي محصلة لارتفاع سعر النفط الخام وزيادة إنتاج النفط ، ، الذي كان طاغياً على باقي الأنشطة الاقتصادية بنسبة تفوق الـ (50%) ، مما يدل على أن هذا النشاط يعد بمثابة المحرك الرئيس للنمو الذي شهدته الأداء الاقتصادي للفترة (2004-2013)⁽²¹⁾. وعلى الرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد إلا أن معدلات النمو السنوية لم تشهد أي استقرار، واتسمت بالتذبذب ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى فحقق أعلى معدل نمو سنوي في عام (2004) بنسبة (49.6%) ثم أخذت بالتراجع حتى وصل في عام (2013) إلى (2.9%) ، ولم ينعكس إلا هذا النمو المتحقق بشكل واضح على بقية مؤشرات التنمية البشرية، بدليل أن ترتيب العراق جاء العراق في المراتب الأخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، مما يعني أن قوة النمو التي تحققت أثناء تلك المدة لم تؤد إلى تحسن مؤشر جودة النمو الاقتصادي .

الجدول (2): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
بالأسعار الثابتة 1988-100 ومعدلات النمو السنوية
مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	عدد السكان	متوسط نصيب الفرد من GDP	معدل نمو السنوي %
2004	41607.8	27139	1533.1	49.6
2005	43438.8	27.963	1553.4	1.3
2006	47851.4	28.810	1639.1	5.5
2007	48510.6	29.682	1634.3	-0.7
2008	51716.6	31.895	1691.3	5.5
2009	54721.2	31664.5	1728.2	2.2
2010	57751.6	32436.6	1777.5	4.4
2011	63650.4	33338.8	1909.2	4.6
2012	71680.8	34207.2	2095.5	5.8
2013	75685.8	35095.8	2156.6	2.9

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والتعاون الإنمائي، مديرية الحسابات القومية، تقديرات سنوية فصلية

ثانياً الاستقرار الاقتصادي

شهد الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) إيجاباً تصاعدياً في معدلات التضخم وحالة من عدم الاستقرار النقدي والسعري، فلقد استمر عرض النقد ينمو بمعدلات متصاعدة مقارنة بمعدلات نمو الناتج، فلتجّه معامل الاستقرار النقدي نحو الارتفاع إلى أن بلغ أقصى مستوى في عام (2007) فوصل إلى (29.9)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك (العام والخاص)، الذي جاء انعكاساً لارتفاع حجم النفقات التشغيلية، كنتيجة لزيادة فقرة الأجور والرواتب في الموازنة العامة، الذي اقترن بتخلف الجهاز الإنتاجي وعدم قابليته عن مواكبة الطلب العام⁽²²⁾، إن الاتجاه المذكور قد أسهم في تعزيز حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، كما أسهمت مجموعة أخرى من العوامل في تغذية الضغوط التضخميّة من أبرزها (23) :-

- 1- ظلت هوية النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 غير محددة الملامح، وكان من العبء تحديد طبيعة توجهات السياسات الاقتصادية، فدعم هذا الارتباك عوامل عدم الاستقرار الاقتصادي التي أسهمت في رفع معدلات التضخم

- 2- الزيادة في معدلات الاستهلاك (العام والخاص لم تصحبها زيادة في المعروض السلعي، نتيجة لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قابليته على مواكبة الزيادات المستمرة في الطلب الكلي والاستهلاكي بخاصة، فضلا عن الإتفاق على مشاريع لا تمتع بالجدوى الاقتصادية⁽²⁴⁾
 - 3- اعتماد المعالجات الانية غير الجذرية للأزمات، كأزمة الوقود والكهرباء والماء
 - 4- ضعف الالتزام بترشيد الاستهلاك اليومي، فنجد أغلب الشرائح تتسابق لشراء ما تعرضه الأسواق من السلع والخدمات بالرغم من ارتفاع ثمنها وضعف مستوى جودتها⁽²⁵⁾.
 - 5- انتشار الفساد المالي والإداري⁽²⁶⁾.
 - 6- تدهور الوضع الأمني⁽²⁷⁾.
 - 7- ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، أدى الى زيادة تكلفة انتاج السلع والخدمات⁽²⁸⁾.
 - 8- معظم التضخم جاء من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع إيجارات دور السكن، هاتان الفقرتان لهما أهمية استثنائية في مكونات سلة سلع المستهلك العراقي⁽²⁹⁾.
- وقد أسهم انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والودائع، ظهور الأسواق الموازية لبعض السلع والخدمات، ضعف حجم الاستثمارات مقارنة بحاجات التنمية، وشيوع التوقعات التشاؤمية⁽³⁰⁾، تراجع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في ارتفاع نسب البطالة والتضخم في الاقتصاد العراقي⁽³¹⁾.

مليون دينار

الجدول (3) معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للفترة (2004 - 2013)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP	عرض النقد M1	$\Delta M1/M1$	$\Delta Y/Y$	معامل الاستقرار النقدي
	1	2	3	4	4 / 3
2004	41607.8	10148626	76	54.1	1.40
2005	43438.8	11339125	12	4.4	2.72
2006	47851.4	15497300	36	10.1	3.56
2007	48510.6	21721167	41	1.37	29.9
2008	51716.6	28189934	30	6.6	4.54
2009	54721.2	37300030	32	5.8	5.51
2010	57751.6	51743489	39	5.5	7.09
2011	63650.4	62473929	21	10.2	2.05
2012	71680.8	63735871	20	12.6	1.58
2013	75685.8	73830964	15.8	5.5	2.87

المصدر: البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية (2004 - 2013).

العمود (5،6،7) من عمل الباحث

ثالثاً مؤثر التركيب القطاعي لتنويع اقتصادي

يشير التركيب القطاعي الى نسبة مساهمة القطاعات في القيمة المضافة الاجمالية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، ومن تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي نلاحظ أن هذا الهيكل يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط لكونه اقتصاداً ريعياً أحادي الجانب ، فمن بيانات الجدول (4) نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الاستخراجي تجاوزت (50%) خلال المدة (2004 - 2013) ، مما يدل على أن طغيان هذا النشاط على باقي الأنشطة ، وهو بمثابة المحرك الرئيس للنمو⁽³²⁾، وأن أنشطة الناتج غير النفطي لم تأخذ دورها المطلوب في عملية التنمية، فقطاع الزراعي لم تتجاوز بنسبة مساهمته (6%) من الناتج المحلي للإجمالي خلال المدة (2004-2013) ، وهناك عوامل عديدة أدت إلى انخفاض القيمة المضافة لهذا القطاع ، أهمها نقص مصادر التمويل ، ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة ، وارتفاع كلف النقل وأسعار الوقود ، بالإضافة إلى منافسة السلع الزراعية المستوردة والتدهور الأمني⁽³³⁾ . أما قطاع الصناعة التحويلية فمساهمة لم تصل إلى (2%) من إجمالي الناتج المحلي في العام خلال

المدة (2004 - 2013) وقد تأثر ناتج هذا القطاع بعوامل متنوعة أهمها ارتفاع الكلف ونقص الطاقة ومنافسة المنتجات المستوردة إضافة إلى عدم الاستقرار الأمني والشحة في التمويل .⁽³⁴⁾

من متابعة التوزيع النسبي لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الجدول (4) ، نلاحظ وجود تشوه في هيكل الاقتصاد العراقي نتيجة لهيمنة قطاع النفط على المساهمة الكبرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وعلى هيكل الاقتصاد ككل، مما ترك أثراً غير مرغوب بها على الاقتصاد طالما أن القطاع النفطي معزول عن بقية القطاعات الاقتصادية ولا تربطه ببقية القطاعات أية روابط إنتاجية (أمامية وخلفية) لكونه مرتبطاً بظروف الطلب الخارجي ومن هذا الجدول نلاحظ أيضاً ، أن مجمل الأنشطة السلعية شكلت ما نسبته (70%) من الناتج المحلي الإجمالي، واحتل قطاع النفط الصدارة وأسهم بنسبة تفوق النصف من مجموع هذه الأنشطة. أما القطاعات الخدمية (الأنشطة الخدمية) والأنشطة التوزيعية ، فلم تسهم إلا بنسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي ولمدة نفسها ، وأسهمت الأنشطة التوزيعية بنسبة (38.8%) من الناتج المحلي الإجمالي في العام (2011) بعد أن كانت تشكل (24.1%) في العام (2004) ، أما الأنشطة الخدمية شكلت ما نسبته حوالي (17.6%) في العام (2013) من إجمالي الناتج المحلي لتبلغ القيمة المضافة له حوالي (54.5) تريليون دينار ، إذ حقق نشاط الحكومة العامة أعلى نسبة مساهمة من مجموع هذه الأنشطة⁽³⁵⁾، وهذا يدل على أن السياسات الاقتصادية بعد العام (2003) ، لم تكن مستندة على رؤية استراتيجية واضحة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية وبخاصة الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية ذات الأهمية الاستراتيجية في عملية التغير الهيكلي ، وعليه فالسياسات التي اتخذت بعد العام (2003) أكدت على التركيز في الكيفية التي تؤدي إلى زيادة إنتاج النفط فقط ، وأهملت تقريباً معالجة المشاكل التي تواجه بعض القطاعات مما أدى إلى تعميق ظاهرة التوزيع⁽³⁶⁾. وانعكس هذا التوجه سلباً على جودة النمو في الاقتصاد العراقي، مما يستلزم تنشيط أو زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية ككل وعلى حد سواء، دون النظر إلى قطاع واحد وإهمال بقية القطاعات الأخرى، وإنما إلى تنويعها وزيادة مساهمتها في معدل الناتج

جدول (4) نسبة مساهمة الأقسام الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2013) بالأسعار الثابتة (1988 = 100)، القيمة بليون الدينار

2007		2006		2005		2004		السنوات
%	قيمة الناتج	%	قيمة الناتج	%	قيمة الناتج	%	قيمة الناتج	
5.21	4479.7	7.99	6195.9	8.02	5939.6	6.21	4521.8	الزراعة والصيد والغابات
48.5	41730.4	46.95	38818.8	49.70	36795	54.51	39675	القطاع الاستخراجي
1.30	1122.4	1.27	1056.4	1.29	956.0	1.33	966.6	الصناعات التحويلية
0.09	598.6	0.64	537.9	0.66	489.6	0.62	423.6	الماء والكهرباء
1.87	1607.9	1.91	1578.5	2.02	1495.0	0.99	720.3	البناء والتشييد
57.6	49539	58.3	48187	61.7	45675.2	63.62	46307.3	إجمالي قطاعات السلعية
13.17	11809.1	13.4	11069.1	14.57	10790.4	14.15	10303.2	إجمالي القطاعات التوزيعية
28.7	241706.1	28.3	23426.7	23.73	17565.2	22.2	16167.5	إجمالي القطاعات التجريبية
%100	86049.2	%100	826828	%99.9	74030.8	%99.9	72778	إجمالي الناتج المحلي
2011		2010		2009		2008		السنوات
%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	القطاعات
3.1	47293	4.11	4063.7	4.14	4020.7	4.19	3889.0	الزراعة والصيد والغابات
35.4	54586	49.0	48532.6	49.5	48070.6	50.51	46921.2	القطاع الاستخراجي
1.33	2050.1	1.71	1687.5	1.63	1587.5	1.26	1167.3	الصناعات التحويلية
0.9	1346.9	1.15	1141.7	0.94	921.8	0.79	737.6	الماء والكهرباء
1.82	2808.7	2.82	2799.5	1.83	1785.7	1.81	1677.5	البناء والتشييد
70.2	108084.7	52.8	5822.5	52.1	56386.3	58.5	54392.6	إجمالي قطاعات السلعية
9.80	15108.1	13.4	13325.1	13.72	13325.1	13.81	12833.2	إجمالي القطاعات التوزيعية
20.0	30821.5	28	27397.5	28.2	27397.5	27.6	25676.1	إجمالي القطاعات الخدمية
%100	154014.3	%100	98947.6	%100	97108.9	%99.9	92901.9	إجمالي الناتج المحلي
2013				2012				السنوات
%		قيمة الناتج		%		قيمة الناتج		
4.5		5017.8		4.8		4941.4		السنوات والسنة المساهمة
48.9		63556.4		50.2		61590		القطاعات الاقتصادية
1.5		1930.7		2.8		2093.2		الزراعة والصيد والغابات
1.2		1562.7		1.3		1594.7		القطاع الاستخراجي
4.5		5878.9		3.3		4058.4		الصناعات التحويلية
60.2		77943.2		59.8		74277.7		الماء والكهرباء
13.8		17991.1		14.14		17556.3		البناء والتشييد
26.2		34142.1		26.0		32282.4		إجمالي قطاعات السلعية
%100		130076.7		%99.9		124116.4		إجمالي القطاعات التوزيعية
								إجمالي القطاعات الخدمية
								إجمالي الناتج المحلي

المصدر: العمود (1،2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء

رابعاً مؤشراً لتركيب الطلب للتوازن الخارجي

يحظى قطاع التجارة الخارجية بأهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية كونه منفذاً للاندماج بالاقتصاد الدولي ووسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، ويؤدي هذا القطاع دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي وبخاصة في جانب قطاع التصدير، وتحديد الصادرات النفطية، فما يزال الاقتصاد العراقي يعتمد في تمويل التنمية الاقتصادية على تصدير النفط الخام، لمحدودية الصادرات غير النفطية

نلاحظ من الجدول (5) أن مؤشر التوازن الخارجي أخذ بالتذبذب فتارة يرتفع حتى يبلغ في العام (2008) ما يعادل (595.14) مليون دينار ، ثم أخذ ينخفض حتى العام (2009) محققاً (3) مليون دينار ، هذا الانخفاض يعود إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية بفعل الآثار السلبية للعطيات العسكرية والإرهابية التي طالت المنشآت النفطية، وتوقف منشآت التصدير، وكذلك تأثير الانخفاض في الأسعار النفط وانخفاض قيمة منتجات النفط الخام المصدر، بفعل ازدياد الطلب المحلي على هذه المنتجات ومحدودية الصادرات. أما في عام (2013) استمرت قيم الصادرات بالانخفاض ، أما جانب الاستيرادات أخذت بالارتفاع المتزايد ، فلعكس ذلك بشكل عجز في الميزان التجاري مؤدياً إلى استمرار الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي ، وكما موضح في بيانات الجدول نلاحظ استمرارية الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي خلال المدة (2007-2013) وتأثره بالتغيرات التي تطرأ على السوق العالمية للنفط الخام مما يجعله مرهوناً بعوامل السوق الخارجية ، وينعكس استمرار الانكشاف التجاري بصورة سلبية على ضعف المتغيرات الكلية ، وبالتالي ضعف كفاءة الأداء الاقتصادي بشكل عام⁽³⁷⁾

الجدول (5): مؤشر الموازن الخارجي بالسعر الثابتة لسنة 1988 - 100 للمدة (2004 - 2013) مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)	الصادرات X (2)	الاستيرادات M (3)	X - M (4)	الموازن الخارجي (5)
2004	416078	29956020	34050969	-4,094,9	-98.4
2005	43438.8	39963945	45145710	-5,181,765	-119.28
2006	47851.4	48780390.6	36914707.8	11,865,683	-248.6
2007	48510.6	51158039.1	31422753	19,7352,861	406.82
2008	51716.6	79028558.7	48249768.6	30,778,790.1	595.14
2009	54721.2	51473565	51326145	147,420	3
2010	57751.6	63880713	55232658	8,648,055	150
2011	63650.4	96531318	60316542	36,214,776	569
2012	71680.8	113151788.2	73980251.4	39,171,537	546.47
2013	75685.8	107611539.2	75594928.2	32,016,611	423.02

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقديرات أولية سنوية

المحور الثاني-الأبعاد الاجتماعية

أولاً -بعد التعليم

التزمت الحكومات العراقية بموجب الدستور وخطط التنمية والسياسات الاقتصادية ، بتوفير فرص التعليم لجميع العراقيين ، ونلاحظ من بيانات الجدول (6) أحرار العراق تقدم في نسبة الالتحاق الصافي في مرحلة التعل في الابتدائي ، وفي بنسبة تغطية من (85%) إلى (90%) للمدة (2000-2012) ، إذ ارتفعت نسبة الالتحاق بالمدرسة الابتدائية من (75%) عام (2004) إلى (94.3%) في عام (2013) ، مع استمرار ظاهرة التفاوت في نسب الالتحاق بين الذكور والإناث على مستوى الحضر والريف هذا يؤشر على عدم تحقيق الإلزامية الكاملة⁽³⁸⁾. كما أحرز العراق تقدماً في معدلات الإمام بالقراءة والكتابة التي ارتفعت من (48.8) في العام (2005) حتى وصلت ما يقارب (92%) بحلول العام (2013)، بالرغم من التفاوت في النسب بين الذكور والإناث، فقد بلغت نسبة الذكور حوالي (28,0%) وبلغت نسبة الإناث (81.3%) مما يشير إلى اقتراب النسبة من المستهدف بحلول العام (2015)⁽³⁹⁾. أما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد انخفضت نسبة الالتحاق الصافي في هذه المرحلة إلى حوالي (44%) بعد أن كانت (57%) للمدة (2000-2012) ، كما انخفضت نسبة تغطية التعليم للسكان في مرحلة الإعداد المهني من (4%) إلى (3%) خلال المدة نفسها ،أما التعليم العالي فقد شهد ارتفاعاً في عدد الجامعات والكليات

الحكومية والأهلية والمعاهد والكلية التقنية ، إذ ارتفع عدد الجامعات من (17) إلى (19) جامعة وارتفع عدد الكليات من (60) إلى (202) كلية والأهلية من (13) إلى (19) كلية بين المدينتين (2000-2012) أما التعليم المهني فقد حافظت المعاهد والكليات على أعدادها (40) . وعلى الرغم مما سبق ، لم يحصل تحسن ملموس في الأبنية المدرسية و الجامعية القائمة، كما لم يصل التمويل الحكومي والمستوى التنفيذي إلى الحد اللازم -من الناحية المالية والتنفيذية والمؤسسية - لتصحيح الاختلالات القائمة وسد العجز في تلك الأبنية وتلبية المستلزمات التعليمية، فضلاً عن عدم مواكبة العرض المدرسي للزيادة في الطلب الناجمة عن النمو السكاني ، مما أدى إلى ازدياد العجز في الأبنية المدرسية وتزايد عدد المدارس غير الصالحة التي تحتاج إلى ترميم نتيجة لقدمها ، ففي دراسة لليونسكو هناك أكثر من (10000) مدرسة بحاجة إلى إصلاح وإعادة تأهيل، فضلاً عن أن هناك (700) مدرسة بحاجة إلى إعادة بناء(41).

الجدول (6) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في صافي الالتحاق بالدراسة الابتدائية للفترة (2004 - 2013)

السنوات	معدل القراءة والكتابة %	صافي الالتحاق بالدراسة الابتدائية %
2004	--	75
2005	48.8	76
2006	--	85.8
2007	21.5	29.2
2008	82	66.5
2009	--	88.5
2010	--	92.1
2011	0.91	98.1
2012	--	98.2
2013	0.92	94.3

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

- 2004 العمود الأول، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الأحوال المعيشية 2004، الجزء الأول، تقرير الجداول، ص 90-97.
- 2004 العمود الثاني، جمهورية العراق واليونيسيف، 2001 ص 19.
- 2006 العمود الأول، علي عبد الأمير، حال التنمية البشرية في العراق حتى العام 2008، عرض لتقرير التنمية البشرية في العراق على الموقع: -
- 2011 العمود الأول، وضع الأحوال المعيشية بالعراق، 2004، ص 51.
- 2011 العمود الثاني، تقرير التنمية البشرية 2014، جدول 9.
- -- لا توجد بيانات
- 2006 العمود الثاني، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء- مؤشرات المسح الاقتصادي العنقودي المتعدد المؤشرات، للسنوات (2006 - 2011).

ثانياً، بعد الصحة.

تأثر الوضع الصحي في العراق بعوامل عدة أسهمت في تفاقم حالة التدهور في الخدمات الطبية في مجمل محافظات العراق من أبرزها العقوبات الدولية (1990-2003)، التي حرمت المؤسسات الطبية من مواكبة التطور العلمي في مجال تطوير المعدات الطبية والفحص السريري وفي مجال توفير واستخدام الأدوية وصناعتها، لما أسهمت الظروف التي رافقت الاحتلال الأمريكي بعد العام (2003) في تدمير قسم كبير من المستشفيات والمؤسسات الصحية⁽⁴²⁾. ونلاحظ من بيانات الجدول (7) ارتفاع معدلات العمر المتوقع عند الولادة، إذ ارتفع من (62.4%) في عام (2005) وصولاً إلى (69%) في العام (2011)، كما وانخفضت معدلات وفيات الأطفال الرضع من (85.5) في العام (2004) إلى (36.3) وفاة لكل (1000) ولادة حية في العام (2006) وهكذا استمر الانخفاض حتى وصلت إلى (28) وفاة لكل (1000) ولادة حية في العام (2013)⁽⁴³⁾، وهذا الانخفاض إنما يعود إلى⁽⁴⁴⁾:-

- تحسن الوضع الصحي للأمهات بشكل سريع، فقد انخفضت نسبة وفيات الأمهات ما يعادل نسبة لكل مئة ألف ولادة أثناء المدة (2005-2011).
- زيادة نسبة الولادات خلال المدة المذكورة (2005-2011).

الجدول (7) معدل العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الأطفال الرضع 2004-2013

السنوات	معدل العمر المتوقع عند الولادة %	معدل وفيات الأطفال الرضع %
2004	--	85.5
2005	62.4	10.2
2006	62.0	36.3
2007	68.8	36
2008	68.7	36
2009	68.6	40.8
2010	68.8	30
2011	68.9	29
2012	69.2	29
2013	62.4	28

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية (AHDR) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

- -- لا توجد بيانات

المبحث الرابع

حساب مؤشر جودة النمو بالاقتصاد العراقي

يركز هذا المبحث على حساب مؤشر جودة النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي مع الأخذ بنظر الاعتبار القطاع النفطي تارةً، واستبعاد هذا القطاع تارةً أخرى، أما الأبعاد الاجتماعية فتم قياسها بالاعتماد على مؤشر معدل وفيات الأطفال الرضع بالنسبة لقطاع الصحة ومؤشر صافي الالتحاق في الدراسة الابتدائية بالنسبة لقطاع التعليم، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى الفقرات الآتية

أولاً احتساب مؤشر جودة النفط QGI كمعدلات النمو السنوية للأنشطة الاقتصادية

1 - معدلات النمو السنوية للأنشطة الاقتصادية مع التكيف

الجدول الآتي يوضح نتائج احتساب مؤشر جودة النمو الاقتصادي بحسب معدلات النمو السنوية للقطاعات مع النفط للمدة (2004 – 2013) كالآتي:

الجدول (8) مؤشر جودة النمو في العراق بحسب معدلات النمو للأنشطة الاقتصادية للمدة (2004 – 2013).

السنوات	للأبعاد الاقتصادية	للأبعاد الاجتماعية	QGI
2004	0.443592188	0.095175684	0.53876787
2005	0.266082763	0.072235344	0.33831811
2006	0.33242773	0.087360127	0.41978786
2007	0.13547896	0.075542134	0.21102109
2008	0.347476895	0.084478104	0.431955
2009	0.167844294	0.088940086	0.25678438
2010	0.280144185	0.086034522	0.36617871
2011	0.386623088	0.086351675	0.47297476
2012	0.425646086	0.086362737	0.51200882
2013	0.339332038	0.085541743	0.42487378
متوسط الفترة	0.312464823	0.084802	0.39726704

المصدر: تم احتساب نتائج هذا الجداول بناء على الخطوات الموضحة في الملحق الإحصائي (2)

من نتائج حساب مؤشر جودة النمو وفقاً لمعدلات النمو السنوية في الاقتصاد العراقي مع قطاع النفط في الجدول (14) باستخدام مؤشر الاستقرار النقدي للدلالة على الاستقرار الاقتصادي نلاحظ أن جودة النمو كمتوسط للمدة (2004-2013) قد بلغت (0.397)، وقد بلغ متوسط مساهمة الأبعاد الاجتماعية (0.084)، في حين بلغ متوسط مساهمة الأبعاد الاقتصادية (0.312)، الأمر الذي يؤكد ضعف أداء الاقتصاد العراقي مع النفط فضلاً عن ضعف الأداء الاجتماعي، وهذا الأمر يؤكد مدى تأثير حالة الاختلال الهيكلي المتمثلة بالاعتماد على قطاع النفط وتهيش دور بقية قطاعات

الناتج غير النفطي ، وهنا يمكن تصنيف العراق ضمن الدول التي تخضع لفرضية لعنة الموارد ، فوفرة المورد النفطي ، كانت مصحوبة بتدهور الأداء الاقتصادي فضلا عن تدهور الأداء الاجتماعي . وعند مقارنة قيمة مؤشر جودة النمو في الاقتصاد العراقي مع بقية الدول الواردة في الملحق الإحصائي (1) نجد أنها تقترب من دولة تشاد والبالغ قيمة مؤشر جودة النمو فيها (0.334) . أما عند مقارنته مع نتائج المجاميع الدولية بحسب المدة الزمنية تبين أن مؤشر جودة النمو في العراق خلال المدة (2004-2013) يقترب مؤشر جودة النمو في نيجيريا خلال المدة (1995 - 1999) والبالغة (0.376) ومن مؤشر جودة النمو في (رواندا) خلال المدة (2000 - 2004) والبالغ (0.399) ، ومن مؤشر جودة النمو في تشاد خلال المدة (2005 - 2008) والبالغ (0.334).

2 - مؤشر جودة النمو كمعدلات نمو سنوية قطاع النفط

عند احتساب مؤشر جودة النمو الاقتصادي كمعدلات نمو سنوية للأنشطة الاقتصادية بدون النفط للمدة (2004-2013) ظهرت النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول (9) مؤشر جودة النمو في العراق كمعدلات نمو سنوية للأنشطة الاقتصادية بدون النفط (2004-2013)

السنوات	للأبعاد الاقتصادية	للأبعاد الاجتماعية	QGI
2004	0.426976591	0.095175684	0.522152
2005	0.33142688	0.072235344	0.403662
2006	0.332411638	0.087360127	0.419772
2007	0.23954487	0.075542134	0.315087
2008	0.331166723	0.084478104	0.415645
2009	0.19231432	0.088940086	0.281254
2010	0.312808135	0.086034522	0.398843
2011	0.379303416	0.086351675	0.465655
2012	0.444647024	0.086362737	0.53101
2013	0.360391655	0.085541743	0.445933
متوسط الفترة	0.335099125	0.084802	0.41990134

المصدر : تم احتساب نتائج هذا الجدول بناء على الخطوات الموضحة في الملحق الإحصائي (2).

من نتائج حساب مؤشر جودة النمو في الاقتصاد العراقي كمعدلات نمو سنوية للقطاعات الاقتصادية من دون قطاع النفط في الجدول (9) نلاحظ أن جودة النمو كمتوسط للمدة (2004 - 2013) قد بلغت (0.419) باستخدام معاملات الاستقرار النقدي للدالة على مؤشر الاستقرار الاقتصادي وهي أعلى بقليل من قيمة مؤشر جودة النمو بوجود قطاع النفط البالغة (0.397) . ويمكن أن نفسر هذا الارتفاع بارتفاع قيمة متوسط مؤشر الأبعاد الاقتصادية الذي

ارتفع من (0.312) بوجود النفط إلى (0.335) من دون النفط وهذا الفرق بين المؤشرين يعود إلى التأثير الذي يشكله قطاع النفط على الأداء الاقتصادي العام للاقتصاد العراقي ويبدو أنه تأثير محدود جدا لا يتجاوز (0.023) مما يؤكد ضآلة التأثير الحقيقي لقطاع النفط على الأداء الاقتصادي العام، لضعف ترابطاته الإنتاجية الأمامية والخلفية مع بقية الأنشطة الاقتصادية، وهذا يؤكد أن تأثيره الاقتصادي هو أضعف بكثير من تأثيره المالي، الأمر الذي يؤكد أيضا مستوى هدر الموارد في الاقتصاد العراقي فمعظم هذه الموارد لا توظف لتحسين الأداء الاقتصادي والإنتاجي وإنما تذهب للإنفاق الاستهلاكي على مجالات لا تعود بالنفع على الاقتصاد العراقي.

هذه النتيجة تؤكد على أهمية تغيير الاتجاه الحالي للسياسة الاقتصادية في العراق الذي يكرس موارد النفط لتمويل النفقات التشغيلية، ولا يخصص سوى جزء ضئيل جدا للاستثمار وبخاصة الاستثمار الإنتاجي الذي يجب أن يكرس لدعم قطاعات الإنتاج الحقيقي وخاصة قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة وقطاع الاتصالات والمعلومات وقطاع السياحة لدعم القدرات الإنتاجية والتنافسية والمعرفية للاقتصاد العراقي. وعند مقارنة قيمة مؤشر جودة النمو من دون النفط في الاقتصاد العراقي مع بقية الدول الواردة في الملحق الإحصائي (1) نلاحظ أن قيمته تقترب من كل من دولة (زامبيا) والبالغة (0.406) و(وليسوتوا) والبالغة (0.429) للمدة (1995-1999)، أما المدة (2000-2004) فإن المؤشر يقترب من دولة سيراليون والبالغة (0.407)، بينما المدة (2005-2008) اقترب المؤشر من الدولة النيجر والبالغة (0.414) ما يعني أن الاقتصاد العراقي يقع ضمن الاقتصادات الأقل جودة والتي تتميز بضعف الأداء الاقتصادي وربما يعد هذا المؤشر أكثر واقعية من المؤشر السابق، لكونه أقرب إلى واقع الاقتصاد العراقي لكون الاقتصاد العراقي يعتمد فعلا على مقدار النمو المتحقق في قطاع النفط، كما أنه يتميز أيضا بضعف أداء القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، وهو بالتالي يصنف من بين أضعف الدول أداء من الناحية الاقتصادية مثل تشاد والنيجر.

يتبنى الباحث القيمة الأخيرة لمؤشر جودة النمو باعتبارها القيمة الأكثر تعبيراً عن حالة الاقتصاد العراقي بعد العام (2003) الذي تميز بضعف الأداء في معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ولكونها تنسجم مع الموقع الذي شغله العراق في معظم المؤشرات الدولية الخاصة بتقييم جودة الأداء التنموي والتي غالبا ما كان يأتي فيها العراق المراتب الأخيرة مع الاقتصادات التي تتميز بضعف الأداء والنمو الاقتصادي الغير جيد أو الضعيف

الاستنتاجات والتوصيات أولاً: الاستنتاجات

- 1- شهد الاقتصاد العراقي حالة من عدم الاستقرار في مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي كما شهد ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم انعكست سلباً على قدرات البلد الإنتاجية، وعلى تراجع المسار العام لعملية التنمية.
- 2- تتعايش في العراق حالتان اقتصاديتان الأولى نمط استهلاكي يلبي متطلبات اقتصاد الحرب أو العقوبات الاقتصادية أو المواجهة مع الارهاب، والحالة الثانية ارتباط الموازنة العامة بعوائد النفط الذي أسهم في تغذية النمط الاستهلاكي وأرهن مصير الاقتصاد العراقي بتجارة السلع الاستهلاكية والتطورات الإقليمية، وانعكس ذلك بشكل تدهور في الكفاءة الاقتصادية وانخفاض في مؤشر جودة النمو في الاقتصاد العراقي.
- 3- بلغت قيمة مؤشر جودة النمو في الاقتصاد العراقي بحسب معدلات النمو السنوية مع قطاع النفط (0.397)، كمتوسط للمدة (2004-2013) وقد بلغ متوسط مساهمة الأبعاد الاجتماعية (0.084)، في حين بلغ متوسط مساهمة الأبعاد الاقتصادية (0.312)، الأمر الذي يؤكد ضعف أداء الاقتصاد العراقي مع النفط فضلاً عن ضعف الأداء الاجتماعي، وهذا الأمر يؤكد مدى تأثير حالة الاختلال الهيكلي المتمثلة بالاعتماد على قطاع النفط وتهميش دور بقية قطاعات الناتج غير النفطي، وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية.
- 4- عند مقارنة قيمة مؤشر جودة النمو في الاقتصاد العراقي مع بقية الدول التي شملتها دراسة صندوق النقد الدولي الواردة في الملحق الإحصائي (1) نجد أنها تقترب من دولة تشاد والبالغ قيمة مؤشر جودة النمو فيها (0.334).
- 5- عند مقارنة قيمة مؤشر جودة النمو في الاقتصاد العراقي مع المجاميع الدولية بحسب المدة الزمنية تبين أن مؤشر جودة النمو في العراق خلال المدة (2004-2013) يقترب مؤشر جودة النمو في نيجيريا خلال المدة (1995 - 1999) والبالغة (0.376) ومن مؤشر جودة النمو في (رواندا) خلال المدة (2000 - 2004) والبالغ (0.399)، ومن مؤشر جودة النمو في تشاد خلال المدة (2005 - 2008) والبالغ (0.334).
- 6- بلغت قيمة مؤشر جودة النمو في الاقتصاد العراقي للناتج غير النفطي (0.419) كمتوسط للمدة (2004 - 2013) وهي أعلى بقليل من قيمة مؤشر جودة النمو بوجود قطاع النفط

البالغة (0.397). وهذا الفرق بين المؤشرين يؤكد ضالة تأثير قطاع النفط على الأداء الاقتصادي العام للاقتصاد العراقي.

7- يتبنى البحث القيمة الأخيرة لمؤشر جودة النمو التي بلغت (0.419) كمتوسط للمدة (2004 - 2013) باعتبارها القيمة الأكثر تعبيراً عن حالة الاقتصاد العراقي بعد العام (2003) الذي تميز بضعف الأداء في معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ولكون هذه القيمة تنسجم مع الموقع الذي شغله العراق في معظم المؤشرات الدولية الخاصة بتقييم جودة الأداء التنموي، التي غالباً ما تضع العراق في المراتب الأخيرة مع الاقتصادات التي تتميز بضعف الأداء التنموي وبانخفاض جودة النمو الاقتصادي.

6- أكدت النتائج على ضالة التأثير الحقيقي لقطاع النفط على الأداء الاقتصادي العام، لضعف ترابطاته الإنتاجية الأمامية والخلفية مع بقية الأنشطة الاقتصادية، وهذا يؤكد أن تأثيره الحقيقي أضعف بكثير من تأثيره المالي، الأمر الذي يمكن أن يفسر المستوى الذي وصلت إليه عملية هدر الموارد في الاقتصاد العراقي فمعظم هذه الموارد لا توظف لتحسين الأداء الاقتصادي والإنتاجي وإنما تذهب للإنفاق الاستهلاكي على مجالات لا تعود بالنفع للاقتصاد العراقي.

التوصيات

تؤكد القيم المنخفضة لمؤشرات جودة النمو في العراق على ضرورة العمل على اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحسين جودة النمو في العراق وأن تحقيق هذا الهدف يستلزم مراعاة التوصيات الآتية:

1. ضرورة تغيير الاتجاه الحالي للسياسة الاقتصادية في العراق الذي اكتفى خلال مدة (2004-2013) باستخدام إيرادات النفط لتمويل النفقات التشغيلية، ولم يخصص سوى جزء ضئيل للاستثمارات في قطاعات الناتج غير النفطي، على أن يتم التركيز خلال المرحلة المقبلة على دعم قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة وقطاع السياحة وقطاع الاتصالات والمعلومات بما يضمن دعم القدرات الإنتاجية والتنافسية والمعرفية وتحسين جودة أداء الاقتصاد العراقي، إن تحقيق هذا الهدف يستلزم
- أ. النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتنمية قدراته الإنتاجية من خلال ثلاث عمليات مرتبطة ومتواصلة هي تراكم رأس المال، التكنولوجيا، التغيير الهيكلي للاقتصاد العراقي

ب. دعم قطاعات الناتج غير النفطي لرفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي لتنويع مصادر الدخل، وتقليص الفجوة القائمة حالياً في الطلب الكلي من خلال زيادة الإنتاج المحلي وتقليص الاستيرادات كمرحلة أولى وتسهيل تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية المراحل اللاحقة. ج. إعادة هيكلة القطاع النفطي ليكون وسيلة فعالة في تمويل التنمية، مما يتطلب بناء معادلة جديدة للتنمية تؤكد على تنمية مستدامة ومتوازنة تأخذ في الاعتبار كل من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

2. ضرورة العمل على تفعيل دور القطاع الخاص وبخاصة في أنشطة الناتج غير النفطي، وتحفيزه على مشاركة القطاع العام في عمليات الاستثمار وتوفير فرص العمل بما يكفل تحقيق التنويع الاقتصادي.

3. ضرورة تبني سياسات نقدية ومالية تعزز الاستقرار السعري والنقدي وتحد من التضخم.

4. ضرورة تحسين أداء قطاع الصحة والتعليم لرفع مستوى رأس المال البشري

5. ضرورة تطوير البنى التحتية والخدمات وربطها بقطاعات الاقتصاد الإنتاجية من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية تنسجم مع ما متوفر في البلاد من موارد

6. ضرورة تبني حزمة من السياسات الاقتصادية تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي الموفر لفرص العمل وتقليل التفاوت في الدخل بين الأفراد وتوفير الرعاية والحياة الكريمة لأفراد المجتمع.

7. ضرورة اتباع سياسة التنويع الاقتصادي للتغلب على مشاكل الاقتصاد الأحادي الجانب ومساهمة القطاعات الرئيسة الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

المصادر والمواش

- (1) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل دار الملاك والأداب ، بغداد ، 2010 ، ص40.
- (2) محمد علي زيني، المصدر السابق ص35
- (3) أنور القرعان "التنوع الاقتصادي في دول المجلس التعاون" ، مجلة "التعاون الصناعي في الخليج العربي" العدد 105 يونيو 2013 ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية قطر ، الدوحة ، ص ص25-27
- (4) Ploeg, Frederick van der, Anthony J, Venables . Harnessing windfall Revenues : optimal policies for resource-rich developing economies, Economic Journal , Oxford ,UK , Volume 121, Issue 551, pages 1–30, March 2011
- (5) نوري محمد عبيد كصب الجبوري ، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، دار الكتب والوثائق القومية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2014، ص22.
- (6) احمد إبراهيم ملاوي ، دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، المركز الدولي للأبحاث والدراسات جامعة مؤتة الكرك ، الأردن 2014، ص6.
- (7) Marcelo Martinez and Montfort Mlachila "The Quality of Recent High-Growth Episode in sub-Saharan Africa", IMF Working Paper, February 2013, p.8.
- (8) علاء الدين جعفر محمد علي، النمو الاقتصادي بين النظرية الاقتصادية والقرآن الكريم ، دراسة مقارنة لدور العوامل المنظورة في تحقيق النمو الاقتصادي، مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، 2011، ص30-31.
- (9) احمد حسين الهيتي وآخرون، العلاقة بين الأنفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي ، دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني والسعودي للمدة 1981 - 2006 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة السابعة ، العدد 20، 2009، ص38.
- (10) شوقي العباس ، الوضع الصحي وانعكاساته على النمو السكاني ، ورقة بحثية مقدمة إلى مجلس الوطني للسكان صنعاء، 2006 ، ص21.
- (11) Amartya Sen, "Concepts of Poverty", in : Poverty and Famines : An Essay an Entitlement and Deprivation, (Oxford : Oxford Scholarship online), Chapter2.
- (12) Guillaumont, P. "An Economic Vulnerability Index : Its Design and Use for International Development Policy" , Economics of Agricultural Policies, University of Oxford, 37 (3), 2009 , P. 193-228,.
- (13) ibid.

(*) قانون حساب المتوسط الحسابي المرجح

$$\bar{w} = \frac{\sum xw}{\sum w}$$

(*) قانون حساب المتوسط الهندسي

$$G = (x_1 + x_2 + \dots + x_n)^{\frac{1}{n}}$$

$$\text{Log } G = \frac{1}{n} \text{Log}(x_1 + x_2 + \dots + x_n)$$

$$\text{Log } G = \frac{1}{n} \text{Log} \sum_{j=1}^n (x_j)$$

- (14) Barro, R., and J. Lee, "**New Data Set of Educational Attainment in the World, 1950 – 2010**" NBER Working Paper No. 15902 (Cambridge, Massachusetts : National Bureau of Economic Research), 2010.
- (15) Martelo Martinz and Montfort Malachila, , op. cit, P. 10.
- (16) Martelo Martinz and Montfort Malachila, op. cit., P. 10.
- (17) Ibid, P. 11.
- (18) Sachs, J. D., and A. M. Warner, "**The Curse of National Researches**", European Economic Review, earth.columbia.edu Vol.45,2001, PP. 827 – 838
- (19) Martelo Martinz and Montfort Malachila, , op. cit, P. 17
- (20) Ibid
- (21) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث **التقرير الاقتصادي السنوي 2014**، بغداد، 2014
- (22) محمد جابر الأنصاري، **العرب والسياسة: أين الملك؟**، بيروت، دار الساقي، 2000، ص 95-97.
- (23) علي دنيف حسن، **رؤية في أسباب التضخم في العراق**، على الوايط www.Siironline.org.alabwab.
- (24) كمال البصري، **التضخم وأزمة الوقود عام 2006**، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز الإصلاح الاقتصادي، بغداد، للعدد 3، تشرين الأول 2006، ص ص 20-21
- (25) علي دنيف حسن، **رؤية في أسباب التضخم في العراق**، مصدر سابق.
- (26) علي دنيف حسن، المصدر نفسه.
- (27) كمال البصري، **المصدر السابق**
- (28) كمال البصري، المصدر نفسه
- (29) أسماء خضير ياس **تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة 2000 – 2010**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، ص 55.
- (30) كامل كاظم بشير أكناني، المصدر السابق ص 220.
- (31) تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، بغداد، 2011، ص 53.
- (32) ميثم لعبيبي إسماعيل، أحمد هادي، **التضخم في العراق، ما بعد 2003**، أسباب، مؤشرات، معالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 24، السنة الثامنة، 2010.
- (33) عبد الحسين العنكي **الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق**، مركز العراق للدراسات بغداد 2008، ص 185.
- (34) وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية **تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010**، 2013، صفحات متفرقة.
- (35) البنك المركزي العراقي، **"التقرير الاقتصادي السنوي 2012"**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث 2012، ص 14.
- (36) البنك المركزي العراقي، **التقرير الاقتصادي السنوي**، المصدر نفسه
- (37) وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، **التقرير الاقتصادي العراقي 2010**، ص 63-64.
- (38) لورنس يحيى صالح، **التعليم والتنمية في الدول النامية – العراق حالة دراسية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 99، سنة 37، 2014، ص 6.
- (39) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، **قسم إحصاءات التنمية البشرية**، على أعتاب الألفية، 2014، ص 16 – 29.
- (40) لورنس يحيى صالح، مصدر سابق، ص 7.
- (41) لورنس يحيى صالح، المصدر نفسه.
- (42) دار بابل للدراسات والأعلام، **الوضع الصحي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي**، على الموقع http://www.darbabl.net/week_qadhya_show.php?id=37
- (43) علي عب الأمير، **حال التنمية البشرية حتى عام 2008** عرض لتقرير التنمية البشرية في العراق، على الموقع التالي: <http://www.hamoudi.org/dialogue-of-intellenc/11/05.htm>
- (44) التقرير الوطني للتنمية البشرية.

الملاحق

الملحق (1) جودة النمو في مجاميع دولية وإفريقيا جنوب الصحراء

1990-94			1995-1999			2000-04			2005-11		
Rank	country	QGI	Rank	country	QGI	Rank	country	QGI	Rank	country	QGI
1	Malaysia	0.811	1	Malaysia	0.809	1	China	0.849	1	Bulgaria	0.843
2	China	0.772	2	Poland	0.790	2	Latvia	0.798	2	China	0.842
3	Thailand	0.754	3	Vietnam	0.784	3	Vietnam	0.792	3	Argentina	0.830
4	Argentina	0.750	4	China	0.784	4	Bulgaria	0.786	4	Vietnam	0.807
5	Chile	0.748	5	Chile	0.764	5	Lithuania	0.784	5	Indonesia	0.800
6	Uruguay	0.746	6	Thailand	0.754	6	Poland	0.782	6	Malaysia	0.798
7	Poland	0.742	7	Sri Lanka	0.753	7	Chile	0.777	7	Uruguay	0.794
8	Sri Lanka	0.733	8	Uruguay	0.749	8	Sri Lanka	0.767	8	Colombia	0.788
9	Indonesia	0.725	9	Argentina	0.742	9	Brazil	0.767	9	Poland	0.786
10	Vietnam	0.721	10	Lithuania	0.740	10	Malaysia	0.755	10	Panama	0.782
11	Panama	0.719	11	Mexico	0.736	11	Mexico	0.755	11	Brazil	0.780
12	Mexico	0.712	12	Indonesia	0.732	12	Argentina	0.752	12	Sri Lanka	0.779
13	Costa Rica	0.707	13	Panama	0.727	13	Cuba	0.751	13	Peru	0.778
14	Bulgaria	0.703	14	Brazil	0.726	14	Albania	0.750	14	Kazakhstan	0.771
15	Belarus	0.692	15	Albania	0.726	15	Tunisia	0.748	15	Chile	0.776
16	Jordan	0.689	16	Bulgaria	0.724	16	Thailand	0.748	16	Thailand	0.775
17	Colombia	0.685	17	Cuba	0.721	17	Panama	0.746	17	Lithuania	0.773
18	Brazil	0.685	18	Peru	0.719	18	Uzbekistan	0.743	18	Mexico	0.768
19	Turkey	0.684	19	Costa Rica	0.716	19	Romania	0.740	19	Belarus	0.767
20	Ecuador	0.678	20	Tunisia	0.711	20	Georgia	0.739	20	Romania	0.766
21	Philippines	0.676	21	Romania	0.706	21	Peru	0.738	21	Tunisia	0.766
22	Cuba	0.674	22	Egypt, Arab Rep.	0.702	22	Costa Rica	0.737	22	Turkey	0.760
23	Syrian Arab Republic	0.673	23	Colombia	0.705	23	Armenia	0.737	23	Cuba	0.759
24	Romania	0.673	24	Jordan	0.699	24	Russian Federation	0.736	24	Jordan	0.759
25	Russian Federation	0.672	25	Bolivia	0.698	25	Belarus	0.735	25	Syrian Arab Republic	0.758
26	Kazakhstan	0.668	26	Turkey	0.693	26	Albania	0.733	26	Uzbekistan	0.755
27	Venezuela	0.667	27	Ecuador	0.696	27	Egypt, Arab Rep.	0.730	27	Russian Federation	0.753
28	Peru	0.661	28	Latvia	0.696	28	Indonesia	0.728	28	Costa Rica	0.751
29	Kyrgyz Republic	0.661	29	Armenia	0.696	29	Turkey	0.727	29	Latvia	0.750
30	Tunisia	0.656	30	Russian Federation	0.694	30	Jordan	0.725	30	Egypt, Arab Rep.	0.750
31	Moldova	0.655	31	Georgia	0.688	31	Colombia	0.724	31	Uzbekistan	0.748
32	Botswana	0.651	32	Syrian Arab Republic	0.687	32	Ecuador	0.723	32	Armenia	0.747
33	Lithuania	0.649	33	Kyrgyz Republic	0.685	33	Kazakhstan	0.717	33	Georgia	0.746
34	Egypt, Arab Rep.	0.630	34	Kazakhstan	0.682	34	Moldova	0.713	34	Ecuador	0.745
35	Armenia	0.630	35	Moldova	0.679	35	Kyrgyz Republic	0.710	35	Mongolia	0.738
36	Albania	0.628	36	Belarus	0.676	36	Philippines	0.700	36	Lao PDR	0.727
37	Paraguay	0.625	37	Philippines	0.671	37	Syrian Arab Republic	0.697	37	Moldova	0.721
38	South Africa	0.622	38	Paraguay	0.661	38	Bolivia	0.684	38	Paraguay	0.714
39	Kenya	0.619	39	Venezuela	0.660	39	Azerbaijan	0.682	39	India	0.714
40	Honduras	0.618	40	South Africa	0.654	40	El Salvador	0.681	40	Philippines	0.709
41	El Salvador	0.615	41	El Salvador	0.654	41	Paraguay	0.679	41	Bolivia	0.708
42	Algeria	0.612	42	Algeria	0.649	42	Mongolia	0.674	42	Honduras	0.705
43	Latvia	0.609	43	Iran, Islamic Rep.	0.641	43	Tajikistan	0.670	43	Kyrgyz Republic	0.703
44	Georgia	0.604	44	Botswana	0.639	44	Algeria	0.665	44	El Salvador	0.702
45	India	0.596	45	Uzbekistan	0.639	45	South Africa	0.663	45	Morocco	0.700
46	Iran, Islamic Rep.	0.594	46	Honduras	0.637	46	Iran, Islamic Rep.	0.655	46	Algeria	0.699
47	Namibia	0.588	47	Azerbaijan	0.635	47	Venezuela	0.655	47	Iran, Islamic Rep.	0.693
48	Mongolia	0.587	48	India	0.630	48	Namibia	0.651	48	South Africa	0.692
49	Bolivia	0.586	49	Namibia	0.624	49	India	0.649	49	Tanzania	0.690
50	Azerbaijan	0.577	50	Mongolia	0.615	50	Honduras	0.646	50	Bangladesh	0.678
51	Uzbekistan	0.572	51	Kenya	0.603	51	Lao PDR	0.644	51	Guatemala	0.673
52	Swaziland	0.569	52	Nicaragua	0.599	52	Nicaragua	0.637	52	Nicaragua	0.668
53	Ghana	0.566	53	Guatemala	0.592	53	Morocco	0.630	53	Venezuela	0.666
54	Guatemala	0.563	54	Ghana	0.588	54	Guatemala	0.621	54	Azerbaijan	0.666
55	Morocco	0.552	55	Lao PDR	0.587	55	Bangladesh	0.612	55	Tajikistan	0.653
56	Tajikistan	0.521	56	Bangladesh	0.584	56	Kenya	0.609	56	Namibia	0.648
57	Bangladesh	0.515	57	Tajikistan	0.580	57	Nepal	0.602	57	Kenya	0.646
58	Nicaragua	0.513	58	Morocco	0.571	58	Ghana	0.602	58	Ghana	0.642
59	Gabon	0.511	59	Nepal	0.557	59	Botswana	0.596	59	Nepal	0.641
60	Pakistan	0.507	60	Swaziland	0.548	60	Gambia, The	0.574	60	Botswana	0.637
61	Congo, Rep.	0.498	61	Gabon	0.541	61	Tanzania	0.562	61	Zambia	0.632
62	Nepal	0.491	62	Pakistan	0.519	62	Togo	0.553	62	Pakistan	0.602
63	Tanzania	0.482	63	Senegal	0.502	63	Cameroon	0.551	63	Madagascar	0.592
64	Senegal	0.480	64	Tanzania	0.499	64	Pakistan	0.544	64	Gabon	0.583
65	Lao PDR	0.478	65	Togo	0.499	65	Gabon	0.536	65	Ethiopia	0.574
66	Cameroon	0.451	66	Cameroon	0.497	66	Swaziland	0.536	66	Swaziland	0.574
67	Sudan	0.447	67	Sudan	0.492	67	Senegal	0.521	67	Rwanda	0.568
68	Madagascar	0.439	68	Côte d'Ivoire	0.471	68	Uganda	0.515	68	Togo	0.564
69	Côte d'Ivoire	0.435	69	Equatorial Guinea	0.467	69	Zambia	0.504	69	Gambia, The	0.564
70	Lesotho	0.433	70	Madagascar	0.462	70	Madagascar	0.504	70	Senegal	0.558
71	Togo	0.430	71	Zambia	0.461	71	Congo, Rep.	0.492	71	Uganda	0.557
72	Yemen, Rep.	0.429	72	Congo, Rep.	0.460	72	Benin	0.474	72	Benin	0.554
73	Gambia, The	0.428	73	Gambia, The	0.452	73	Yemen, Rep.	0.471	73	Cameroon	0.529
74	Zambia	0.406	74	Malawi	0.451	74	Côte d'Ivoire	0.467	74	Congo, Rep.	0.525
75	Mauritania	0.404	75	Mauritania	0.449	75	Nigeria	0.462	75	Nigeria	0.517
76	Djibouti	0.400	76	Yemen, Rep.	0.443	76	Malawi	0.461	76	Mozambique	0.513
77	Uganda	0.394	77	Uganda	0.441	77	Sudan	0.455	77	Malawi	0.511
78	Congo, Dem. Rep.	0.392	78	Lesotho	0.429	78	Mauritania	0.453	78	Mauritania	0.510
79	Equatorial Guinea	0.386	79	Djibouti	0.410	79	Djibouti	0.449	79	Guinea	0.506
80	Nigeria	0.373	80	Benin	0.407	80	Guinea	0.447	80	Djibouti	0.502
81	Burundi	0.373	81	Nigeria	0.376	81	Equatorial Guinea	0.443	81	Côte d'Ivoire	0.498
82	Benin	0.362	82	Mozambique	0.371	82	Ethiopia	0.440	82	Sierra Leone	0.498
83	Mozambique	0.346	83	Guinea	0.371	83	Lesotho	0.424	83	Congo, Dem. Rep.	0.488
84	Malawi	0.340	84	Ethiopia	0.363	84	Sierra Leone	0.407	84	Yemen, Rep.	0.482
85	Central African Rep.	0.338	85	Burkina Faso	0.355	85	Burkina Faso	0.404	85	Lesotho	0.480
86	Sierra Leone	0.328	86	Central African Rep.	0.346	86	Rwanda	0.399	86	Sudan	0.476
87	Ethiopia	0.327	87	Congo, Dem. Rep.	0.343	87	Niger	0.376	87	Equatorial Guinea	0.452
88	Burkina Faso	0.324	88	Niger	0.330	88	Mali	0.371	88	Mali	0.442
89	Rwanda	0.320	89	Rwanda	0.327	89	Congo, Dem. Rep.	0.371	89	Burundi	0.425
90	Guinea	0.308	90	Sierra Leone	0.320	90	Mozambique	0.367	90	Burkina Faso	0.417
91	Mali	0.287	91	Chad	0.311	91	Burundi	0.357	91	Niger	0.411
92	Chad	0.286	92	Chad	0.298	92	Chad	0.340	92	Central African Rep.	0.402
93	Niger	0.258	93	Burundi	0.294	93	Central African Rep.	0.331	93	Chad	0.334

Source :Martelo Martinz and Montfort Malachila, The Quality of the Recent High-Growth, 2014 , P.11.

الملحق (2)

أنموذج جودة النمو الاقتصادي كمعدلات نمو سنوية بوجود القطاع النفطي للمدة (2004 – 2013) كالاتي :-

1- جودة النمو للأبعاد الاقتصادية

17 (16/4)	16 (4+8+11+15)	15 (14*0.25)	14	13	12	11 (10*0.25)	10	9	8 (7*0.25)	7	6	5	4 (3*0.25)	3	2	1	
QGI/4	QGI	وزن نسبي	Log(13)	تركيب معدل قطاعي نمو	وزن نسبي	Log(9)	وزن نسبي	Log(6)	معدل اقتصادي نمو	استقرار	وزن نسبي	Log(2)	معدل اقتصادي نمو	قوة النمو	السنوات		
0.44353219	1.774368752	0.388664	1.5546563	35.8639	26469.8	0.498269	1.993074	98.4178207	0.463534	1.854136	75.776366	10140626	0.423982	1.635689	48.614521	1533.1	2004
0.26608276	1.06433105	0.121152	0.4046069	852158	27277.7	0.51915	2.8766	119.288662	0.393546	1.574192	11.730642	11339125	0.030461	0.121926	1.3241145	1553.4	2005
0.33242773	1.329710821	0.185864	0.7402546	4.98631	28777.6	0.5396	2.394399	247.3639369	0.360823	1.442494	36.671039	15497300	0.185424	0.741639	5.5169306	1639.1	2006
0.13547936	0.541915839	-0.11082	-0.4436975	-0.3607	28675.8	0.852352	2.609407	406.8242013	0.33383	0.535316	40.168976	21721167	-0.13334	-0.53336	-0.292894	1634.3	2007
0.3474763	1.389907581	0.224069	0.8962772	7.875482	30932	0.693655	2.774622	535.1433408	0.336547	1.346189	23.780337	28189934	0.135636	0.542545	3.4077316	1631.3	2008
0.16784429	0.671377177	0.165394	0.6615744	5.07482	32351	0.1076	0.430401	2.634013808	0.313682	1.254729	32.31684	37300030	0.084781	0.338006	2.1817537	1728.2	2009
0.28014416	1.126576739	0.174079	0.6963173	3.69553	33958.7	0.543839	2.175354	149.7457213	0.288846	1.155382	38.722379	51743489	0.113813	0.455253	2.8526791	1777.5	2010
0.30662309	1.546192351	0.217160	0.8686700	3.90448	36468.4	0.888771	2.755085	588.30394	0.423189	1.832438	28.737753	62473329	0.217444	0.868776	7.4692927	1903.2	2011
0.42564609	1.782584343	0.321017	1.2840676	9.23391	43482.7	0.684392	2.737588	546.4718139	0.449835	1.739341	2.8189498	63735871	0.24734	0.983361	9.7580136	2093.5	2012
0.33933204	1.35792815	0.197801	0.7307240	1.76249	46168.3	0.85653	2.626361	423.8208513	0.388860	1.547473	15.83895	73830864	0.116188	0.464758	2.9159719	2156.6	2013

2- جودة النمو للأبعاد الاجتماعية

25	24(20+23)	23	22	21	20	19	18	
QGI/2	QGI	وزن نسبي	LOG(21)	صافي الالتحاق	وزن نسبي	LOG (18)	معدل وفيات الأطفال	السنوات
0.095176	0.190351	0.093753	1.875061	75	0.096598	1.931966115	85.5	2004
0.072235	0.144471	0.094041	1.880814	76	0.05043	1.008600172	10.2	2005
0.08736	0.17472	0.096725	1.934498	86	0.077995	1.559906625	36.3	2006
0.075542	0.151084	0.073269	1.465383	29.2	0.077815	1.556302501	36	2007
0.084478	0.168956	0.091141	1.822822	66.5	0.077815	1.556302501	36	2008
0.08894	0.17788	0.097347	1.946943	88.5	0.080533	1.610660163	40.8	2009
0.086035	0.172069	0.098213	1.96426	92.1	0.073856	1.477121255	30	2010
0.086352	0.172703	0.099583	1.991669	98.1	0.07312	1.462397998	29	2011
0.086363	0.172725	0.099606	1.992111	98.2	0.07312	1.462397998	29	2012
0.085542	0.171083	0.098726	1.974512	94.3	0.072358	1.447158031	28	2013
0.084802								المتوسط

ملاحظة // الأنموذج من عمل الباحث استناداً إلى البيانات المرفقة في الفصل الثالث المبحث الثاني

الوزن النسبي بالنسبة للأبعاد الاقتصادية استناداً إلى المعادلة المطبقة يساوي (0.25)

الوزن النسبي بالنسبة للأبعاد الاجتماعية استناداً إلى المعادلة المطبقة يساوي (0.05)

علماء أن LOG المؤشرات المستخدمة على طول النموذج هو LOG (10)